

Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: عقد الأمم المتحدة
للتعليم من أجل التنمية المستدامة

استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة،

٢٠٠٥-٢٠١٤

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدته المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة (اليونسكو)، وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٦٣/٦٥ و ٢١١/٦٩.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010915 270815 15-13023 (A)



استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة،
٢٠٠٥-٢٠١٤

تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

أعلنت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، المعقودة عام ٢٠٠٢، عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤). وقد انتهى العقد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ووفقاً لقراري الجمعية العامة ١٦٣/٦٥ و ٢١١/٦٩، تورد هذه الوثيقة استعراضاً لتنفيذ العقد وبياناً عن المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي نُظّم عام ٢٠١٤ في اليابان. وتستند الوثيقة إلى مشاورات مع طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٧/٢٥٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فترة السنوات العشر المستهلة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقداً للأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية وعيّنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفها الوكالة القائدة للترويج للعقد. وكان هدف العقد "إدراج مبادئ التنمية المستدامة وقيمتها وممارستها في جميع جوانب التعليم والتعلم" من أجل "إيجاد مستقبل أكثر استدامة من حيث السلامة البيئية، والجدوى الاقتصادية، وإقامة مجتمع عادل لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة"^(١).

٢ - وكان إعلان العقد قد صدرت به توصية من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في ٢٠٠٢، الذي قيّم التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة بعد مضي ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(٢). وكان العقد نتيجة لاعتراف من المجتمع العالمي بشدة أهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة. والتنمية المستدامة لا تتحقق عن طريق القرارات السياسية أو أوجه التقدم التكنولوجي أو صكوك مالية وحدها؛ فهي تستلزم تحولاً كبيراً في العقلية والأفعال لا يمكن أن يحققه سوى التعليم بجميع مراحلها وبجميع أشكاله. وقد اعترف الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(٣) بأهمية التعليم سعياً إلى التنمية المستدامة.

٣ - وتقع مسؤولية تنفيذ العقد على عاتق طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني والصعيد دون الوطني، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والرؤيون والأفراد. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢١٩

(١) UNESCO, *United Nations Decade of Education for Sustainable Development (2005-2014): International Implementation*

.Scheme (Paris, 2005), sect. II.A. Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001486/148654e.pdf>

(٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ١٢٤.

(٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الحكومات إلى تعزيز الوعي العام بالعقد والتوسع في الاشتراك فيه، بوسائل تشمل التعاون والمبادرات التي تجتذب المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المناسبين.

باء - نظرة عامة على هذا التقرير

٤ - أُعدَّ هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى اليونسكو أن يقدم استعراضاً لتنفيذ العقد إلى دورتها السبعين. وتعرض الوثيقة النتائج الرئيسية للتقرير الختامي المتعلق بالعقد المعنون "تشكيل المستقبل الذي نصبو إليه"، الذي أعدته اليونسكو بعد إجراء استعراض مستفيض للعقد^(٤). كما تورد الوثيقة معلومات عن إسهام الأمم المتحدة في العقد وتتناول سُبُل المضيّ قُدماً نحو تسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة بعد انتهاء العقد. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١١/٦٩، أُدرجت في التقرير معلومات بشأن المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، المعقود في آيشي - ناغويا، باليابان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٥ - وأجرت اليونسكو استعراضاً للعقد، تستند إليه النتائج والاستنتاجات الرئيسية بهذه الوثيقة، وذلك عن طريق جمع البيانات وإجراء المشاورات على نطاق واسع مع طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة. وتضمنت عملية استعراض العقد العناصر التالية:

(أ) مشاورات إقليمية تضم أصحاب المصلحة المتعددين نظمتها اليونسكو في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) ردود على استبيانات أُرسلت إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وطائفة كبيرة من أصحاب المصلحة الآخرين ووفّرت معلومات لأجل التقييم النهائي للعقد فضلاً عن مقترحات بشأن سُبُل المضيّ قُدماً لتسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة بعد نهاية العقد. وقد ورد ما مجموعه ١ ١٥٩ رداً؛

(ج) بحث مستعرض من الأقران أُجري بتكليف من اليونسكو وتناول مختلف جوانب تقييم العقد، بما فيه إسهام اليونسكو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في العقد. وفي حالات شتى، تضمّن هذا البحث مقابلات شبه منظمة مع خبراء بارزين وأصحاب

(٤) UNESCO, *Shaping the Future We Want: UN Decade of Education for Sustainable Development (2005-2014): Final Report* (Paris, 2014), and *Shaping the Future We Want: UN Decade of Education for Sustainable Development (2005-2014): Final Report: Summary* (Paris, 2014). Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002301/230171e.pdf> and <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002303/230302e.pdf>, respectively.

مصلحة من قبيل أعضاء لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ثانياً النتائج الرئيسية المستخلصة من استعراض العقد ألف الاتجاهات

٦ - خلص استعراض العقد الذي أجرته اليونسكو إلى وجود أساس متين للتعليم من أجل التنمية المستدامة جرى وضعه في نهاية العقد، وقد تحقق بفضل التوعية، والتأثير في السياسات، واستحداث أعداد كبيرة من مشاريع الممارسات الحميدة في كافة مجالات التعليم والتعلم. ويمكن رؤية الإنجازات المحققة على مدى العقد في صور شتى، أبرزها زيادة وضوح التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والاتفاقات الدولية. وفي بلدان كثيرة، تقوم الحكومات بإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم لإعداد مواطنيها لمعالجة تحديات الاستدامة التي تنتظرهم. وفي الوقت نفسه، ضم الأفراد، والمدارس، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص جهودهم جميعاً في التحدي للنهوض بالتعلم لأجل تفهم الاستدامة وممارستها على نطاق أوسع وعلى أبعاد أعمق. ويوجّه عدد متزايد من مؤسسات التعليم العالي جهوده التعليمية والبحثية نحو الحلول القائمة على الاستدامة. والآن تعترف الأعمال التجارية بقيمة حصولها على قوة عاملة علمية ماهرة يمكنها أن تساهم في إنشاء اقتصادات أكثر اخضراراً. وتوظف الاستثمارات حالياً في كل من السياسات العامة والممارسات الرامية إلى تعزيز قدرات الناس بكافة أعمارهم ومن شتى مناحي الحياة. ويعرّف استعراض العقد بصورة محددة الاتجاهات التالية بعد عشر سنوات من العمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

معالجة النظم التعليمية لقضايا الاستدامة

٧ - يمكن الآن رؤية اتجاه قوي على امتداد بلدان عديدة يتمثل في جعل التعليم أكثر اتصالاً بالتحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الجارية والمقبلة. ويوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة رؤياً متجددة ومقصداً للسياسة العامة والممارسة في مجال التعليم. وتوحي الأدلة المتجمعة في نهاية العقد بأن عملية إعادة توجيه السياسات التعليمية والمناهج والخطط صوب التنمية المستدامة في معظم الدول الأعضاء المبلّغة بأن تلك العملية تسير على ما يرام، رغم أن التقدم ما يزال غير متساو بين البلدان.

٨ - وما تزال هناك زيادة واضحة في فهم الحقيقة القائلة بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عملية تعلّم مدى الحياة تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة وتتواصل عبر كافة مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، والتعليم العالي، والتدريب في أماكن العمل والتطوير المهني، وتشمل جهود التوعية الجماهيرية. وبصورة متزايدة، يُفهم الآن أن التعليم الجيد يتجاوز توفير مهارات أساسية مثل تعلّم القراءة والكتابة والحساب ليشمل المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تستند إليها الاستدامة. وهناك توافق عام في الآراء على وجوب إعداد التعليم الجيد هذه الأيام للناس كي يعالجوا التحديات المعينة التي يواجهها العالم وكي يساعدهم على تحويل مجتمعاتهم لتصبح أكثر استدامة. والنظرة الأكمل للتعليم الجيد تشمل حالياً مقصد التعليم، فضلاً عن أساليب التعليم ومحتواه.

تلاقي خطط التنمية المستدامة وخطط التعليم

٩ - يتزايد تكييف أصحاب المصلحة المنتمين إلى قطاعات التنمية المستدامة لجهود التعليم والتدريب والتوعية الجماهيرية سعياً للنهوض بالتنمية المستدامة. ويحتل التعليم مكانة بارزة في المناقشات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما يجري إيلاء المزيد من الاهتمام إليه بوصفه آلية أساسية لدعم تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات البيئية الكبرى. وبالتالي، تؤكد أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢^(٥).

١٠ - وعلى الصعيد الوطني، أدمجت بلدان عديدة استراتيجيات التعليم وأدواته وغاياته في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وخطط تغيير المناخ، وما يتصل بذلك من أطر. وتتواءم الأنشطة الجارية في بلدان كثيرة لبناء اقتصادات أكثر اخضراراً مع تنمية المهارات والتدريب المتصلين بالموضوع. ويؤكد كثير من أصحاب المصلحة على الحاجة إلى تقوية التنسيق بين الوكالات الحكومية المسؤولة عن السياسة والتخطيط في مجال التنمية المستدامة، من ناحية، والوكالات المسؤولة عن التعليم، من ناحية أخرى، للتقدم صوب الأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

القيادة السياسية تبرهن على أهمية دورها

١١ - ما برحت القيادة السياسية المدعومة بالموارد تساعد على تهيئة البيئة التنظيمية اللازمة للنهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين تنسيق التنفيذ على الصعيدين

(٥) "المستقبل الذي نصبو إليه"، قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

الوطني ودون الوطني. وقد تحقق قدر مشهود من التقدم في مجال تنفيذ الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية، مما يسهم في إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم والتنمية المستدامة.

١٢ - وقد اعتمدت البلدان هجوماً متنوعاً لإعادة توجيه النظم التعليمية، تبدأ بتهيئة أساس متين للتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال توطينه في التشريعات والسياسات والمعايير الوطنية، ثم تتجه إلى هجوع أكثر لا مركزية بالاستناد إلى مشاريع ريادية تضم أصحاب مصلحة متعددين. وقد اختارت البلدان، حسب ما ينفرد به كل منها من هياكل إدارية واحتياجات، هجوماً للعمل من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى أو هجوماً مختلطة. وتبين لكثير من أصحاب المصلحة أن تطوير قدرات صنّاع السياسات ضروري للنهوض بالتغيير. كما يعتبر تعزيز قدرة المديرين والمعلمين والمدربين أمراً هاماً.

الفعالية الشديدة لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين

١٣ - ما برح العقد يساعد على تعزيز الشراكات والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة. وقد دعم تبادل المعارف والتعاون على الصعيد الدولي إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في خطة التنمية المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥. وساعدت الآليات التي من قبيل هيئات التنسيق الوطنية على تشكيل السياسات العامة على الصعيد القطري ودعم التنفيذ فضلاً عن الأبحاث. وما برحت التفاعلات فيما بين الشبكات المتنامية الرابطة بين الجامعات الداعمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى تفضي إلى التزامات دولية صادرة عن مؤسسات التعليم العالي ودعم من الأقران للتنفيذ. وأدت إقامة الشبكات بين المدارس إلى الربط بين الطلاب على امتداد العالم كي يتعلموا معاً تحديات التنمية المستدامة والحلول المبتغاة في كل من مجتمعات الطلاب. كما أن الشراكات التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ما برحت تمثل أهمية شديدة فيما يختص ببناء القدرات في بلدان عديدة.

١٤ - وقد وجدت شراكات وشبكات على مدى سنوات عديدة بوصفها آليات لدفع العمل في مجالات تعبير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه، والقضاء على الفقر، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وغير ذلك من التحديات الكبرى التي تواجه العالم هذه الأيام. وهناك الآن قدرة متعاظمة في قطاع التعليم تتيح العمل بالتواؤم والتعاون مع هذه الشراكات والشبكات القائمة منذ أمد طويل في مجال التنمية المستدامة.

تنامي الالتزامات المحلية

١٥ - يتضمن تنفيذ التعليم لأجل التنمية المستدامة في الوقت الحالي سمات فريدة تتصل بالسياق المحلي. وعلى سبيل المثال، فإن المشاركة المجتمعية في التعليم النظامي تساعد الأطفال الصغار والطلاب على تعلُّم ما يتعلق بالقضايا المحلية. كما أن جهود التوعية الجماهيرية تعزز العمل على الصُّعد المحلية لزيادة معرفة المواطنين بالحلول المحلية واشتراكهم فيها. وبالمثل، فإن حاجة القطاع الخاص إلى قوة عاملة متعلمة ماهرة لدعم المشاريع الخضراء والمستدامة على الصعيد المحلي تؤثر على التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين فضلاً عن بناء القدرات.

١٦ - وتوحي الدروس المستفادة من العقد بأن زيادة المشاركة مع المنظمات التي تركز بوجه خاص على التخطيط والعمل في مجال التنمية المستدامة على الصعيد المحلي - التي من قبيل المنظمات غير الحكومية المحلية، وشبكات المدن والبلديات، وشبكات التنمية الريفية - يمكن أن توفر قوة إضافية للتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

النهوج المؤسسية الكلية تصبح أكثر انتشاراً

١٧ - تنطوي النهوج المؤسسية الكلية على إدراج الاستدامة في جميع جوانب بيئة التعلم. وتشمل هذه النهوج توطين الاستدامة في المناهج وعمليات التعلم ومرافقه وعملياته، والتفاعل مع البيئة المحلية المحيطة، والحوكمة، وبناء القدرات. وقد شهدت النهوج التي من هذا القبيل زيادة كبيرة أثناء العقد، وهي تساعد المتعلمين على الإسهام في التنمية المستدامة في مدارسهم أو مؤسساتهم، ومجتمعاتهم المحلية وأماكن عملهم. وفي خطوة صوب جهود طويلة الأجل لمعالجة البصمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمعات المحلية للمدارس، تشرك المدارس تلاميذها في عملية تقليل تلك البصمة وإدارتها.

١٨ - كما صدرت عن مؤسسات التعليم العالي التزامات هامة لإحداث تغييرات على الصعيد المؤسسي الكلي، انطلاقاً من الاستدامة في العمليات والإدارة إلى إحداث تغييرات في التعليم والمناهج والبحث، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية المحيطة بها.

التعليم من أجل التنمية المستدامة يسرّ التربية التفاعلية المدفوعة من قبل المتعلمين

١٩ - يدفع التعليم من أجل التنمية المستدامة نهوج التعليم والتعلُّم التي تساعد المتعلمين على طرح الأسئلة، والتحليل، والتفكير النقدي، واتخاذ القرارات بالتعاون مع الآخرين. وعمليات التعلُّم التشاركي والتفكير النقدي والتعلُّم القائم على حل المشكلات تبرهن بصورة واضحة على أنها عوامل مساعدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ورغم الاحتياج إلى مزيد من

الأدلة، بدأت الأبحاث توحى بأن التلاميذ الذين يتعلمون بهذه الأساليب، إلى جانب تحصيل محتوى متصل بالاستدامة، يكتسبون مزيداً من الوعي بالعالم المحيط بهم ومن المسؤولية عنه. والمربون في جميع المراحل يؤدون دوراً أساسياً في هذه العملية.

التعليم من أجل التنمية المستدامة يجري إدراجه في التعليم النظامي

٢٠ - هناك اعتراف متزايد في أوساط صناع السياسة بأن الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة هو أساس التنمية المستدامة. وهناك فهم متزايد في صفوف ممارسي التعليم للحقيقة القائلة بأن الأطفال يمكن أن يكونوا أدوات تغيير في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وتوجد في التعليم الابتدائي والثانوي أدلة قوية جداً تشير إلى زيادة اهتمام السياسة العامة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراج هذا النوع من التعليم. وتفيد تقارير الحكومات بأن التقدم في التعليم من أجل التنمية المستدامة بالمرحلتين الابتدائية والثانوية من أكبر إنجازاتها أثناء العقد. وبيّنت الاستعراضات التي تناولت وثائق المناهج أن بلداناً كثيرة تدرج الآن مواضيع الاستدامة والمواضيع البيئية، أو أي من فئتي المواضيع، باعتبار ذلك واحداً من أهداف التعليم العامة. وفي الوقت نفسه، لم تحدث الجهود المبذولة لإعداد المعلمين لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة نفس الدرجة من التقدم. وما يزال المزيد من العمل لازماً لإعادة توجيه تعليم المعلمين لمعالجة المحتوى وأساليب التعلم فيما يختص بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢١ - وشهد العقد أيضاً تطور جهود التعليم العالي صوب التنمية المستدامة. وفي حالات عديدة عقدت دورات جديدة للأخصائيين بشأن الاستدامة، وإعادة توجيه المناهج على الصعيد الكلي للمؤسسات، والابتكارات في عمليات التعليم والتعلم، ونماء الأبحاث المتصلة بالاستدامة. إلا أن الكثير من أوجه التقدم يتحقق عن طريق المشاريع الريادية أو الأفراد الملتزمين. إلا أن التحول العام للتعليم العالي صوب التنمية المستدامة لم يتحقق بعد.

زيادة في التعليم النظامي وغير النظامي من أجل التنمية المستدامة

٢٢ - أفادت التقارير بأن بلداناً عديدة قد شهدت زيادة في الوعي بالقضايا البيئية وقضايا التنمية المستدامة في الحياة اليومية للمجتمعات المحلية والعائلات والأفراد. ويبدو أن الكثير من ذلك يرجع إلى نماء النهج النظامية وغير النظامية تجاه التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويُنظر إلى وسائط الاتصال الاجتماعية، رغم نقص استخدامها حتى الآن من قبل أصحاب المصلحة، على أنها مصدر لإمكانات كبيرة في مجال النهوض بالوعي والعمل المتصلين بالاستدامة.

٢٣ - وتحققت مكاسب كبرى عن طريق التعليم والتدريب لتعزيز استجابة القطاع الخاص للتنمية المستدامة. ولدى الأعمال التجارية الكبرى والشركات عبر الوطنية وعي متزايد الآن بالاستدامة، وهو وعي مكتسب من خلال التعلم من الأقران في المؤتمرات أو حلقات العمل أو الأحداث التي تنظمها رابطات رجال الأعمال، وعن طريق برامج التثقيف التنفيذي. وفي حالات كثيرة، تؤدي جهود التعليم والتدريب والتوعية إلى اعتماد التنمية بوصفها استراتيجية للأعمال التجارية.

التعليم والتدريب التقنيان والمهنيان ينهضان بالتنمية المستدامة

٢٤ - تدخل الآن السياسة العامة والتخطيط لكل من التنمية المستدامة والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ضمن مخططات الاقتصاد الأخضر والمهارات الخضراء، مما يؤدي إلى جهود جديدة على صعيدي البحث وبناء القدرات. ونتيجة للاهتمام الدولي وزيادة طلب المستهلكين على المنتجات والخدمات الأكثر اخضراراً، تبدأ النظم الوطنية للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في الاعتراف بالحاجة إلى دعم التنمية الاقتصادية الأكثر اخضراراً. كما يؤثر طلب القطاع الخاص عمالاً مهرة في مجال تحضير الصناعات التقليدية ونشوء أعمال تجارية خضراء جديدة على إعادة توجيه نظم التعليم والتدريب.

باء - التحديات

٢٥ - على الرغم من حالات النجاح التي تحققت أثناء العقد، تشير حكومات الدول الأعضاء وغير ذلك من أصحاب المصلحة إلى استمرار وجود تحديات هائلة في مجال تحقيق الإمكانيات التامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهذه التحديات تشمل ما يلي على وجه التحديد.

٢٦ - زيادة مواهمة قطاعات التعليم والتنمية المستدامة - بينما يحدث تقدم بشأن مواهمة خطط التعليم والتنمية المستدامة، تظل الصلات ضعيفة في بلدان كثيرة. ويرى العديد من الدول الأعضاء أن عدم كفاية إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، إلى جانب ضعف التنسيق فيما بين الوزارات، يحول باستمرار دون تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى إحداث زيادة شديدة في التعاون والتنسيق فيما بين الوزارات لضمان دعم التعليم لأهداف التنمية المستدامة، وضمان توفير صناعات السياسات للدعم اللازم للتعليم.

٢٧ - زيادة الجهود الرامية إلى ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة - أفادت غالبية الدول الأعضاء بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يحقق قدراً طيباً من التقدم، وإن كان

عدد الدول الأعضاء الذي أفاد بتمام تنفيذ ذلك على امتداد النظم التعليمية قليلاً. وقد ظل الانتقال من مرحلة تهيئة البيئة المواتية للتغيرات الفعلية في المناهج والممارسة التعليمية بطيئاً في معظم مجالات التعليم. وسيستلزم التغيير النظامي ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما فيه توفير الموارد المالية، مما يجعل التنفيذ أقل اعتماداً على القادة الأفراد والأبطال. وفي هذا السياق، يعتبر الكثير من أصحاب المصلحة أن زيادة بناء قدرات صنّاع السياسات والقادة التربويين والممارسين أمراً بالغ الأهمية لدفع التعليم من أجل التنمية المستدامة قُدماً إلى الأمام.

٢٨ - تحسين الرصد والتقييم - لم يتحقق حتى الآن سوى قدر محدود من استخدام أدوات الرصد لتقييم جودة برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة وفعالية تلك البرامج، ومدى تنفيذها، وما تولده من نتائج في مجال التعلّم. ويدعم كثير من أصحاب المصلحة تعزيز البحث والابتكار والرصد والتقييم من أجل زيادة فهم فعالية الممارسات الحميدة وكيفية زيادتها.

ثالثاً - إسهام الأمم المتحدة في العقد

ألف - التنسيق والتنفيذ

٢٩ - كُفِّلَ التنسيق الذي اضطلعت به الأمم المتحدة أثناء العقد عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقامت اليونسكو، بوصفها الوكالة القائدة للعقد، بدور الداعي إلى عقد اجتماعات اللجنة وبدور أماناتها، وكانت رئاستها تتغير بالتناوب كل سنة. وزاد عدد أعضاء اللجنة من ١٥ عضواً عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢ عضواً في نهاية العقد. وكانت اللجنة بمثابة نقطة لتبادل المعلومات بشأن أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتقاسم الممارسات الحميدة، والتشاور بشأن استراتيجيات التنفيذ، وبذل جهود دعوية مشتركة لإبراز أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. كما دعمت اللجنة جهود التنفيذ المشترك من قبل أعضائها.

٣٠ - وثمة مثال على الاشتراك في وضع الاستراتيجيات والدعوة دعماً للتعليم من أجل التنمية المستدامة يتجسد في المدخل المشترك الذي أسهمت به الـ ٢٢ وكالة الأعضاء في اللجنة لإدراجه في المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢. كما شهد ذلك المؤتمر إطلاق مبادرة مشتركة صادرة عن الأمم المتحدة لمساندة التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي مسودة حفزتها اللجنة جزئياً. وقد دعت مبادرة التعليم العالمي من أجل الاستدامة مؤسسات التعليم العالي إلى التوقيع على إعلان يلزمها بتدريس التنمية المستدامة من خلال المواد الدراسية كافة، وتشجيع البحث وتعميم المعرفة المتعلقة

بالتنمية المستدامة، وجهود تخضير الحرم الجامعي ودعم الاستدامة المحلية، والمشاركة وتقاسم المعلومات مع الشبكات الدولية. وبتوقيع نحو ٣٠٠ جامعة على الإعلان، مثلت المبادرة أكثر من ثلث جميع الالتزامات الطوعية المتولدة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣١ - وإضافة إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات، دعمت آليات تنسيقية أخرى مكرسة لقضايا معينة جهود الأمم المتحدة في مجال تنسيق أنشطة العقد. وهذه الآليات شملت تحالف الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب والتوعية الجماهيرية في مجال تغيّر المناخ، والتحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم، وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وهذا الإطار إطار عالمي للعمل اعتمده المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٢ - كما اضطلع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات بأنشطتهم الكثيرة في مجال التنفيذ البرنامجي دعماً للعقد، بحيث غطت الاستجابة للعقد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتشمل بعض نماذج أنشطة الوكالات فرادى، التي تواصل معظمها بعد العقد، ما يلي.

٣٣ - دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدراج البيئة وممارسات الاستدامة في أنشطة الجامعات عن طريق شراكته المسماة الشراكة العالمية للجامعات بشأن البيئة والاستدامة. وفي الوقت الراهن، بات أكثر من ٥٦٠ جامعة من شتى أنحاء العالم جزءاً من هذه الشبكة المتنامية. كما اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة كثيرة لتعزيز الاستهلاك المستدام عن طريق التعليم، وهو يستضيف أمانة إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وكجزء من ذلك الإطار، دشن عام ٢٠١٤ في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة برنامج بشأن أساليب الحياة المستدامة والتعليم. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسيق إعداد خطة العمل الأفريقية للتعليم والتدريب البيئيين في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤.

٣٤ - وتعزز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إدراج التعليم المتعلق بتغيّر المناخ والتعليم البيئي في المدارس كجزء من جهد كبير لطرح نموذج المدارس الصديقة للطفل. وقد أعدت اليونيسيف مواد وقامت بالتوعية واضطلعت ببناء القدرات سعياً لتحقيق ذلك.

٣٥ - وتعزز جامعة الأمم المتحدة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد المحلي كما تشجع نشوء جماعة عالمية من الممارسين عن طريق شبكة مؤلفة من مراكز خيرة إقليمية لتسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة. ومراكز الخبرة الإقليمية عبارة عن شبكات تضم المنظمات النظامية وغير النظامية وغير الرسمية الموجودة التي تسهل التعليم

من أجل التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. وقد اعتمدت جامعة الأمم المتحدة في نهاية العقد ١٢٩ مركز خبرة إقليمي على امتداد العالم. كما تنسق تلك الجامعة شبكة تعزيز الاستدامة في التعليم والبحوث الجامعية العليا، التي تربط شبكتها بمراكز الخبرة الإقليمية.

٣٦ - وسلسلة 'شارة التحدي' التعليمية المنبثقة عن هيئة الشباب وتحالف الأمم المتحدة العالمي التي استضافتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تعزز المعرفة والعمل بشأن تحديات التنمية المستدامة وترعى الكفاءات التي من قبيل التفكير النقدي واتخاذ القرارات الجماعية عن طريق أنشطة التعليم النظامي وغير النظامي. وفي أوساط الأطفال والشبان، جرى تبني سلسلة شارات التحدي من قبل عدد من المنظمات، ومنها الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة والمنظمة العالمية لحركة الكشافة، التي تضم مجتمعة أكثر من ٤٠ مليون شخص في عضويتها.

٣٧ - والأمثلة الدالة على أنشطة تنفيذ البرامج المشتركة التي حفزتها لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة تشمل الدعم التقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث المقدم من اليونيسكو واليونسيف. وقد استعرضت هاتان الوكالتان معاً المناهج في ٣٠ بلداً، وأعدتا وثيقة توجيه تقني تدعم إدراج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية، ودعمتا بناء القدرات على الصعيد القطري.

٣٨ - وتدعم شراكة وحدة العمل في الأمم المتحدة للتعليم في مجال تغيير المناخ، وهي مبادرة تعاونية تضم أكثر من ٣٠ منظمة متعددة الأطراف، العمل بشأن تعليم وتعلم تغيير المناخ بجميع المراحل، بما في ذلك التعليم والتعلم للأطفال والشبان والبالغين، عن طريق نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وتعمل الشراكة على الصعيد العالمي، بتعزيز تقاسم المعارف وتوفير إمكانية الحصول مجاناً على طائفة كبيرة من الموارد، كما تعمل على الصعيد الوطني من خلال التعاون مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومؤسسات التعليم والتدريب. ويقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بدور الأمانة للمبادرة.

٣٩ - وقد شهدت مبادرة التبادل الشبابي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، المنشأة عام ٢٠٠١، توسعاً أثناء العقد. وهذه المبادرة تعزز أساليب الحياة المستدامة في أوساط الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين عن طريق التعليم، وبناء القدرات، والتوعية، والحوار. وتنشط المبادرة في أكثر من ٥٠ بلداً على الصعيد العالمي، وهي تستحدث وتعمم مواد تعليمية في شكل ملائم للشبان كي تعزز تبني خيارات استهلاكية أكثر استدامة.

٤٠ - وأشار أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات، في مساهماتهم المقدمة لاستعراض العقد، إلى أن العقد يوفر إطاراً هاماً للتعاون العالمي، ويعزز نهج وحدة عمل الأمم المتحدة بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويساعد على تعبئة جهود أصحاب المصلحة لتتجاوز إطار الأمم المتحدة. كما أفاد الأعضاء بأن العقد يؤدي إلى تعزيز عنصر التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج وكالاتهم. وبينما أفادت غالبية الوكالات في بداية العقد بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة نادراً ما يندرج في سياساتها وبرامجها، رأت غالبية الوكالات في نهاية العقد أن إدراج ذلك العنصر في منظماتها وفي منظومة الأمم المتحدة ككل يسير على ما يرام. وسيلزم استمرار وزيادة القيادة من قبل اليونسكو وفي كافة وكالات الأمم المتحدة من أجل مواءمة التوازن مع الخطط وزيادة العمل وتعبئة الموارد. كما سيسهم إيلاء الاهتمام إلى هذه القضايا في تعزيز دور وكالات الأمم المتحدة كجهات شريكة في ترتيبات أصحاب المصلحة المتعددين.

باء - دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٤١ - عيّن قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٥٧ اليونسكو لتكون وكالة قائدة للترويج للعقد. وقد وفرت اليونسكو القيادة الاستراتيجية لتنسيق أنشطة العقد وتنفيذها، واضطلعت بأنشطتها الخاصة للتنفيذ دعماً للعقد.

٤٢ - وعلى الصعيد العالمي، أعدت اليونسكو في بداية العقد مخطط التنفيذ الدولي للعقد. وبين المخطط، الذي أُعدّ بفضل عملية تشاورية عامة بين أصحاب المصلحة المتعددين واعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو عام ٢٠٠٥، رؤيا العقد وأهدافه وغاياته، وطرح استراتيجيات للتنفيذ الفعال، واقترح أسماء أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني والصعيد دون الوطني. وفي عام ٢٠١٠، أعدت اليونسكو استراتيجية النصف الثاني من العقد^(٦)، وبيّنت هذه الاستراتيجية التحديات والفرص الرئيسية للفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ واقترحت مجالات رئيسية للعمل الاستراتيجي.

٤٣ - ونظمت اليونسكو أثناء العقد مؤتمريين عالميين بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما نظم مؤتمر اليونسكو المسمى المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع حكومة ألمانيا، وعُقد في بون. واستعرض المؤتمر تنفيذ العقد اعتباراً

(٦) متاحة من <http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002154/215466e.pdf>.

من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ واعتمد إعلان بون^(٧)، الذي قدم التوجيه والدعم للتعليم من أجل التنمية المستدامة أثناء النصف الثاني من العقد. ونظمت اليونسكو في ٢٠١٤ المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع حكومة اليابان، وعقد في آيشي - ناغويا، واستعرض تنفيذ العقد، واعتمد إعلان آيشي - ناغويا وأطلق برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (انظر الفرع الرابع أدناه).

٤٤ - وقدمت اليونسكو، كجزء من مسؤولياتها بوصفها الوكالة القائدة، تقارير عن تنفيذ العقد. وأعدت اليونسكو في بداية العقد إطاراً للرصد والتقييم وأصدرت في عام ٢٠٠٩ تقرير منتصف مدة معنوناً "استعراض السياقات والهياكل للتعليم من أجل التنمية المستدامة"؛ وأصدرت في عام ٢٠١٢ تقريراً معنوناً "تشكيل تعليم الغد"، وصدر ذلك التقرير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأصدرت في عام ٢٠١٤ التقرير النهائي المعنون "تشكيل المستقبل الذي نصلو إليه: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة"^(٨)، كما داومت اليونسكو على إفادة دولها الأعضاء عن طريق آلياتها الرسمية بما يحدث بشأن تنفيذ العقد. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٩، أعدت اليونسكو تقرير منتصف مدة عن تنفيذ العقد لتقدمه إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين عام ٢٠١٠. (A/65/279).

٤٥ - وطوال العقد، قامت اليونسكو بدور الداعية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المحافل والعمليات العالمية ذات الصلة. وقد ساعدت، في جملة أمور، على ضمان إمكانية رؤية التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢، وقدمت أثناء إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إسهاماً يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، قدمت اليونسكو الدعم للشبكات المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وكفلت تعريف وتعميم الممارسات الحميدة عن طريق مجموعة متنوعة من المنشورات وموقعها الشبكي. ولقيت اليونسكو، أثناء عملها بوصفها الوكالة القائدة، الدعم من عدد من أفرقة الخبراء الاستشارية، التي من قبيل الفريق المرجعي المعني بالعقد، وهو فريق خبراء معني بالرصد والتحليل، والأفرقة الاستشارية المعنية بالتحضير للمؤتمرين العالميين.

(٧) متاحة من <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001887/188799e.pdf>.

(٨) متاحة من <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001849/184944e.pdf>, <http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002166/216606e.pdf> and <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002301/230171e.pdf>, respectively.

٤٦ - كما اضطلعت اليونسكو بأنشطتها التنفيذية الفنية الخاصة بما لأجل العقد. وضمن مجموعة من الأنشطة، قدمت الدعم التقني لبلدان كي تدرج تغيّر المناخ، وتقليل مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي في السياسة والممارسة التعليميتين، وذلك بتوفير المشورة السياساتية ومواد التعليم والتعلم. كما كفلت اليونسكو معالجة مسألة التعليم من أجل التنمية المستدامة بواسطة شبكاتها المختلفة، لا سيما شبكة المدارس المنتسبة، بمؤسستها المنتشرة عبر العالم البالغ عددها أكثر من ١٠ آلاف مؤسسة، وشبكة اليونسكو الأكاديمية، والشبكة العالمية لحماية المحيط الحيوي. وأثناء العقد، أنشأت اليونسكو معهداً تعليمياً جديداً يدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة، هو معهد المهاتما غاندي لتدريس السلام والتنمية المستدامة في الهند.

رابعاً - مؤتمر ٢٠١٤ العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٤٧ - عُقد مؤتمر اليونسكو المسمى المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في آيشي - ناغويا، باليابان. وهذا المؤتمر شاركت في تنظيمه اليونسكو وحكومة اليابان، وكانت أهدافه كما يلي: الاحتفال بعقد عمل ("ماذا حققنا، وما هي الدروس المستفادة؟")، وإعادة توجيه التعليم لإقامة سلام أفضل للجميع ("كيف يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة التعليم الجيد؟")؛ وتسريع العمل من أجل التنمية المستدامة ("كيف عولجت تحديات الاستدامة عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة؟")؛ وإعداد خطة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ ("ما هي الاستراتيجيات لمستقبلنا المشترك؟"). وقد سبقت المؤتمر العالمي اجتماعات لأصحاب المصلحة المنتسبين في أوكاياما، باليابان، وضمت هذه الاجتماعات طلاباً ومعلمين منتمين إلى شبكة اليونسكو المسماة شبكة المدارس المنتسبة، وقادة من الشباب في حركة التعليم من أجل التنمية المستدامة، وممثلين لشبكة مراكز الخبرة الإقليمية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي شبكة تنسق جامعة الأمم المتحدة أعمالها. وقد وفرت اجتماعات أصحاب المصلحة مدخلات للمؤتمر العالمي.

٤٨ - وحضر المؤتمر العالمي أكثر من ١١٠٠ مشترك من ١٥٠ دولة عضو باليونسكو ودول أعضاء منتسبة إلى اليونسكو. وكان من هؤلاء المشاركين ٧٦ مشتركاً بمستوى وزراء، و ١٢٢ وفداً رسمياً لدول أعضاء، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون، وممثلون للقطاع الخاص، وخبراء فرادى وممارسون، ووسائط اتصال، وشباب، وممثلون لوكالات الأمم المتحدة. وقد عهد إلى أكثر من ٦٠ من أصحاب المصلحة الرئيسيين بمسؤولية تنظيم

حلقات عمل المؤتمر العالمي المترامنة. وساعد هذا النهج على بناء وتعزيز شراكات أثبتت جدواها لتنفيذ متابعة المؤتمر.

٤٩ - وتمثلت النتيجة الرئيسية للمؤتمر العالمي في تدشين برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومتابعة العقد (انظر الفرع الخامس - ألف أدناه). وفي الفترة التي سبقت المؤتمر، طلبت اليونسكو من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين تقديم التزامات تدشين محددة فيما يختص ببرنامج العمل العالمي، بحيث تفصل إجراءات التنفيذ التي تعتمز اتخاذها. وإجمالاً، ورَدَ ٣٦٠ التزام تدشين من جميع مناطق العالم. وهذه الالتزامات توفر أساساً متيناً لتنفيذ برنامج العمل العالمي. كما أصدر المؤتمر العالمي التقرير النهائي بشأن العقد (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه) وأعلن عن جائزة اليونسكو - اليابان المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (انظر <https://en.unesco.org/prize-esd>)، وهي الجائزة التي ستمنحها اليونسكو سنوياً لفترة خمس سنوات أولية.

٥٠ - واحتتم المؤتمر العالمي باعتماد إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، المرفق نصه بهذا التقرير. والإعلان يحتفي بالإنجازات الهامة التي حققها العقد، ويؤكد مجدداً أن التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة حيوية للتنفيذ من أجل التنمية المستدامة كما هو معترف بها في أطر عمل دولية مختلفة، ويرحب بتزايد الاعتراف الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصراً تحويلياً وجزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة، ويشدد على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة فرصة ومسؤولية ينبغي أن تجتذب كلاً من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٥١ - ويدعو إعلان آيشي - ناغويا حكومات الدول الأعضاء في اليونسكو إلى بذل المزيد من الجهود لاستعراض المقاصد والقيم التي يقوم عليها التعليم؛ وتقييم مدى تحقيق السياسة والمناهج التعليمية لأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم والتدريب والتنمية المستدامة. ويدعو الإعلان الحكومات إلى تخصيص وحشد موارد كبيرة لترجمة السياسات إلى أفعال وتجسيد وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في خطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - ويطلب إعلان آيشي - ناغويا إلى المديرية العامة لليونسكو أن تواصل توفير ما يلزم للقيام بدور القيادة العالمية، ودعم تآزر السياسات العامة؛ وتيسير الاتصال لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، وتسخير الشراكات وحشد الشبكات؛ والدعوة لتوضيح أهمية ضمان الموارد الكافية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥٣ - وأحيلت نتائج المؤتمر العالمي إلى منتدى التعليم العالمي، الذي نظمته اليونسكو وأطراف أخرى شاركتها الدعوة إلى عقده في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ في إنشون، بجمهورية كوريا، لمناقشة تنفيذ خطة التعليم العالمية فيما بعد عام ٢٠١٥ والاتفاق عليه.

خامسا - المضيّ قدما إلى الأمام

ألف - برنامج العمل العالمي وخطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥

٥٤ - أقر المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين المعقودة عام ٢٠١٣ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، على سبيل المتابعة للعقد. وقد أعدت اليونسكو برنامج العمل العالمي عن طريق مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة وعلى سبيل الاستجابة لالتزام الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بـ "النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٣٣). وأحاطت الجمعية علماً في قرارها ٦٩/٢١١ ببرنامج العمل العالمي باعتباره متابعة للعقد، ودعت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذه، ودعت اليونسكو، بوصفها الوكالة القائدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى مواصلة توفير التنسيق لتنفيذ برنامج العمل العالمي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٥٥ - ويتمثل الهدف العام لبرنامج العمل العالمي في "استحداث وزيادة جملة من الأعمال على جميع مستويات ومجالات التعليم والتعلم، وذلك من أجل الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة". وهذا ينطوي على كل من إدراج التنمية المستدامة في التعليم وإدراج التعليم في التنمية المستدامة. وعلى نحو مطابق لهذا النهج العام، هناك هدفان مبيّنان، هما:

(أ) "إعادة توجيه التعليم والتعلم حتى تتاح للجميع فرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والسلوكيات التي تحول لهم الإسهام في التنمية المستدامة"؛

(ب) "تعزيز التعليم والتعلم في جميع الخطط والبرامج والأنشطة التي تروج للتنمية المستدامة".

٥٦ - ولتمكين التركيز الاستراتيجي وتعزيز التزام أصحاب المصلحة، يحدد برنامج العمل العالمي خمسة مجالات عمل ذات أولوية للنهوض ببرنامج عمل التعليم من أجل التنمية المستدامة، هي:

(أ) النهوض بالسياسة العامة: ويعني هذا إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في كل من السياسة التعليمية وسياسة التنمية المستدامة، لتهيئة بيئة مواتية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتحقيق تغيير نظامي؛

(ب) إحداث تحوّل في بيئات التعلم والتدريب: أي إدراج مبادئ الاستدامة في أحوال التعليم والتدريب عن طريق نهج مؤسسية كلية؛

(ج) بناء قدرات المربين والمدرّبين: أي زيادة قدرات المربين والمدرّبين كي ينجزوا بمزيد من الفعالية التعليم من أجل التنمية المستدامة ويصبحوا ميسرين للتعلم؛

(د) تمكين الشبان وحشدهم: أي مضاعفة الأعمال الهادفة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة في أوساط الشبان ودعم الشبان لأداء دورهم كعوامل للتغيير من أجل التنمية المستدامة؛

(هـ) التعجيل بالحلول المستدامة على الصعيد المحلي: أي القيام على الصعيد المحلي بتكبير البرامج وشبكات أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥٧ - ويطرح برنامج العمل العالمي مشروعاً لخريطة طريق تفصيلية للإدراج أعدتها اليونسكو^(٩). وهذه الخريطة معدة لأجل أصحاب المصلحة كافة، بما فيهم الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الاتصال، والمجتمع الأكاديمي والبحثي، والمنظمات الحكومية الدولية، وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة التي تيسّر وتدعم التعلّم والتدريب، وفرادى المعلمين والمتعلمين. وتشرح خريطة الطريق هدف برنامج العمل العالمي وأغراضه ومجالات عمله ذات الأولوية، مقترنة باستراتيجيات التنفيذ والرصد.

٥٨ - وتبين خريطة الطريق أربع استراتيجيات تنفذ على الصعيد العالمي لتيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي، هي:

(أ) بناء قوة دفع جديدة: إذ يُدعى أصحاب المصلحة كافة إلى إصدار التزامات طوعية أولية لتنفيذ أنشطة تخدم برنامج العمل العالمي. وقد ساعدت التزامات التدشين هذه على إطلاق عملية التنفيذ؛

(٩) UNESCO, *Roadmap for Implementing the Global Action Programme on Education for Sustainable Development* (Paris, 2014). Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514e.pdf>

(ب) تسخير الشراكات: تكون شبكات الشركاء التي أنشأها اليونسكو بمثابة رأس الحربة في عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي. وتتألف شبكات الشركاء من أصحاب المصلحة الكبار الذين يملكون قدرة اتصالية واسعة المدى ويمكن أن يخلقوا أثراً كبيراً ويقومون بأنشطة ابتكارية أو يفعلون أيّاً من الأمرين. ويُختار أعضاء شبكات الشركاء على أساس التزامات التدشين الواردة إلى اليونسكو؛

(ج) تعزيز مجتمع الممارسين العالمي: من شأن منتدى عالمي أن يتيح لأصحاب المصلحة فرصة التلاقي وتبادل الأفكار والخبرات والمعلومات. ويجري إنشاء مركز تبادل إلكتروني لأصحاب المصلحة كي يرسموا خريطة المعلومات والمعارف، ويحددوا الثغرات، وينشئوا مبادرات مشتركة، ويجمعوا الأموال، وبينوا القدرات؛

(د) عرض الممارسات الحميدة: سيجري تحديد المبادرات والممارسات والنهج والعمليات المبتكرة الفعالة التي تدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي وسيجري إبرازها وتقاسمها على نطاق واسع بغرض التوسع. وقد دشنت جائزة اليونسكو - اليابان للتعليم من أجل التنمية المستدامة لتكون بمثابة مكافأة لأصحاب الممارسات الحميدة ولإلقاء الضوء على تلك الممارسات.

٥٩ - واستراتيجيات التنفيذ الأربع الموضوعية على الصعيد العالمي يمكن أيضاً اعتمادها على الصعيد الوطني كي تكون حافزاً للمبادرات الوطنية. ومن المحبذ إنشاء آليات تنسيق وطنية أو قد يكون من المحبذ، حسب الاقتضاء، مواصلة عمل الآليات الناجحة المنشأة في إطار العقد.

٦٠ - والهدف من برنامج العمل العالمي هو الحصول على إسهام ملموس في تنفيذ خطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥. وقد جرى الاعتراف اعترافاً تاماً، في الاقتراحات المقدمة بشأن خطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصراً هاماً. ويتضمن الهدف ٤ المقترح للتنمية المستدامة، المتعلق بالتعليم، عنصر التعليم من أجل التنمية المستدامة كجزء من الغاية ٤-٧. كما جرى الاعتراف بجهود التعليم والتوعية الجماهيرية باعتبارها وسائل هامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقترحة المتعلقة بتغيّر المناخ وبأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (انظر A/68/970). وفضلاً عن ذلك، جرى الاعتراف، في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود عام ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣)، بالتعليم كوسيلة هامة لتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف.

٦١ - واعترف إعلان إنشون، المعتمد في منتدى التعليم العالمي (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه)، بأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب التثقيف في مجال المواطنة العالمية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بوصفه عاملاً هاماً من عوامل التعليم الجيد. وأعرب الإعلان عن التأييد الشديد لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة^(١٠). وتشمل وثيقة 'إطار العمل في مجال التعليم حتى عام ٢٠٣٠'، التي اعتمدت عناصرها الأساسية في منتدى التعليم العالمي، توجيهاً بوضع التعليم من أجل التنمية المستدامة موضع التطبيق. والاعتراف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، يوفر تكليفاً حازماً بمواصلة ما يتعلق بذلك من أنشطة بعد نهاية العقد والتوسع في تلك الأنشطة.

باء - التوصيات

٦٢ - يؤدي استعراض العقد إلى التوصيات التالية فيما يختص بالأعمال المقبلة بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٦٣ - على الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر التوسع في أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك بتنفيذ برنامج العمل العالمي في مجالات عمله الخمسة ذات الأولوية، وهي السياسة، وبيئات التعلم، والمرثون، والشباب، والمجتمعات المحلية.

٦٤ - ينبغي زيادة مواءمة خطط التعليم والتنمية المستدامة على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني والصعيد دون الوطني، كما ينبغي تعزيز وتوسيع شراكات أصحاب المصلحة المتعددين الجامعة بين أصحاب المصلحة المنتمين إلى قطاع التعليم وغيره من القطاعات المهمة بالتنمية المستدامة. وهذا يشمل استخدام التعليم من أجل التنمية المستدامة كوسيلة للتنفيذ على امتداد أهداف التنمية المستدامة جميعها.

٦٥ - ينبغي إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراجاً منهجياً وترسيخه كلياً في قطاع التعليم وغيره من القطاعات ذات الصلة في الدول الأعضاء. وهذا يستلزم إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة وتنمية قدرات صناعات السياسات والقادة المؤسسين والمرين. وهو يستلزم أيضاً تعزيز البحث والابتكار والرصد والتقييم دعماً لزيادة الممارسات الحميدة.

(١٠) *Incheon Declaration: Education 2030: Towards inclusive and equitable quality education and lifelong learning for all* (2015). Available from <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002338/233813M.pdf>

إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة

نحن، المشتركون في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعقود في آيشي - ناغويا، باليابان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نعتمد هذا الإعلان وندعو إلى عمل عاجل لموالاته تعزيز وتوسيع نطاق التعليم من أجل التنمية المستدامة، عملاً على تمكين الأجيال الحاضرة من تلبية احتياجاتها مع السماح للأجيال المقبلة بتلبية احتياجاتها، بنهج متوازن متكامل تجاه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وهذا الإعلان يعترف بأن البشر هم محور التنمية المستدامة ويعزز إنجازات عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، ومداولات مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعقود في آيشي - ناغويا؛ واجتماعات أصحاب المصلحة المعقودة في أوكاياما، باليابان، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ألا وهي أحداث شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، ومؤتمر شباب اليونسكو المعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي لمراكز الخبرة الإقليمية، وغير ذلك من الأحداث والعمليات التشاورية ذات الصلة، بما فيها الاجتماعات الوزارية الإقليمية. ونحن نعرب عن خالص امتناننا لحكومة اليابان لاستضافتها مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١ - إذ نحتفل بالإنجازات الهامة التي حققها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، لا سيما في الارتقاء بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في ترتيب الأولويات في الخطط الوطنية والدولية، والنهوض بالسياسة العامة، وتحسين الفهم النظري للتعليم من أجل التنمية المستدامة واستحداث ممارسات حميدة من الناحية الفنية بين المنتمين إلى طائفة عريضة من أصحاب المصلحة،

٢ - وإذ نعرب عن تقديرنا لحكومات عديدة، ولكيانات الأمم المتحدة، وللمنظمات غير الحكومية، وكافة أنواع المؤسسات والمنظمات التعليمية، والمربين، والمتعلمين في المدارس والجمعيات المحلية وأماكن العمل، والشبان، والمجتمع العلمي، والمجتمع الأكاديمي، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الذين التزموا بصورة فعالة وشاركو في تنفيذ العقد، ولليونسكو نظراً لدورها القيادي الذي أدته بوصفها الوكالة الرائدة للعقد،

٣ - وإذ نشير إلى الالتزام الدولي بمحو الأمية وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة المدرج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

٤ - وإذ نلاحظ أن برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين كمتابعة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة وكإسهام ملموس في خطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، يهدف إلى استحداث وزيادة الإجراءات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع مراحل ومجالات التعليم والتدريب والتعلم،

٥ - وإذ نؤكد مجدداً أن التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة حيوية للتنفيذ من أجل التنمية المستدامة، على النحو المعترف به في الاتفاقات الحكومية الدولية المتعلقة بتغيير المناخ (المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبرنامج عملها المسمى برنامج عمل الدوحة)، والتنوع البيولوجي (المادة ١٣ من اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج عملها وما يتصل بها من قرارات)، والحد من مخاطر الكوارث (إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (برنامج أساليب الحياة المستدامة والتعليم المدرج في إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، وحقوق الطفل (المواد ٢٤ [٢] و ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، في جملة صكوك،

٦ - وإذ نرحب بتعاضد الاعتراف الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصر تحوّل وجزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة وأداة تمكين للتنمية المستدامة، على النحو الذي يظهره إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة كغاية من الغايات في اتفاق مسقط المتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع المعقود عام ٢٠١٤ وفي الاقتراح الخاص بأهداف التنمية المستدامة المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة،

٧ - وإذ نعترف بأن إنشاء جائزة اليونسكو - اليابان المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة قد حظي بموافقة المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة،

فإننا نحن المشتركون،

٨ - نؤكد انطواء التعليم من أجل التنمية المستدامة على إمكانية تسمح بتمكين المتعلمين من إحداث تحوّل في ذواتهم وفي المجتمع الذي يعيشون فيه، بفضل اكتساب المعارف، والمهارات، والمواقف، والكفاءات، والقدرات اللازمة لمعالجة تحديات المواطنة العالمية والظروف المحلية في الحاضر والمستقبل، التي من قبيل التفكير النقدي النظامي، وحل المشكلات بالتحليل، والإبداع، والتعاون في العمل، واتخاذ القرارات في مواجهة البلبلة، وفهم ارتباط التحديات والمسؤوليات العالمية المتولدة من مثل هذا الوعي؛

٩ - نشدد على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة فرصة ومسؤولية ينبغي أن تجتذب كلاً من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مضمار مضاعفة الجهود للقضاء على الفقر، وتقليل أوجه اللامساواة، والحماية البيئية، والنمو الاقتصادي، وذلك بهدف تشجيع الاقتصادات والمجتمعات المنصفة الأكثر استدامة التي تستفيد منها البلدان كافة، لا سيما البلدان الأشد ضعفاً التي من قبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً؛

١٠ - نشدد على ضرورة مراعاة تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة مراعاة تامة للظروف المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن إسهام الثقافة في التنمية المستدامة والحاجة إلى مراعاة السلام، واللاعنف، والتنوع الثقافي، والمعرفة المحلية والتقليدية وحكمة وممارسات الشعوب الأصلية، والمبادئ العالمية التي من قبيل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية؛

١١ - نقدر ما أعرب عنه أصحاب المصلحة كافة من التزامات تجاه التعليم من أجل التنمية المستدامة، عن طريق إسهاماتهم المعينة في التزامات تدشين برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

١٢ - نلتزم بحشد وصون الزخم المتولد عن تدشين برنامج العمل العالمي، في مجالات عمله الخمسة ذات الأولوية، ألا وهي دعم السياسة، والنهوج المؤسسية الكلية، والمربون، والشباب، والمجتمعات المحلية، عن طريق التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة في أوساط نظامية وغير نظامية وغير رسمية؛

١٣ - ندعو كافة أصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم الحكومات وما يتبعها من مؤسسات وشبكات، وجماعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الاتصال، والمجتمع الأكاديمي والبحثي، ومؤسسات ومراكز التعليم والتدريب، فضلاً عن كيانات الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف وأنواع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

بجميع مستوياتها، إلى القيام بما يلي: (أ) تحديد أهداف معينة؛ (ب) إعداد أنشطة ودعمها وتنفيذها؛ (ج) إنشاء محافل لتقاسم الخبرات (بما فيها المحافل القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ (د) تعزيز نهج الرصد والتقييم في مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي بطريقة تآزرية؛

١٤ - نحث كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، لا سيما وزارات التعليم وجميع الوزارات المشاركة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومعاهد التعليم العالي، والمجتمعات العلمية وغيرها من المجتمعات المعرفية، على المشاركة في إنتاج المعرفة التعاونية التحويلية وتعميمها واستغلالها، وفي تعزيز الابتكار عبر الحدود القطاعية والتخصصية في منطقة تماس العلم والسياسة وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة لإثراء صنع القرار وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة، مع التشديد على إشراك الشباب واحترامهم بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين؛

١٥ - ندعو حكومات الدول الأعضاء في اليونسكو إلى بذل مزيد من الجهود لأجل:

(أ) استعراض المقاصد والقيم التي يقوم عليها التعليم، وتقييم مدى تحقيق سياسة التعليم ومناهجه لأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتعزيز إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم والتدريب والتنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى النهج الكلية الشاملة للنظم والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين الجهات الفاعلة في قطاع التعليم، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعاملين في مختلف مجالات التنمية المستدامة؛ وضمان نجاح تعليم المعلمين وغيرهم من المربين وتدريبهم وتطوير قدراتهم المهنية في إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم والتعلم؛

(ب) تخصيص وتعبئة الموارد لترجمة السياسات إلى أفعال، لا سيما بناء القدرات المؤسسية اللازمة لكل من التعليم النظامي وغير النظامي والتعلم على الصعيدين الوطني ودون الوطني على امتداد مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي؛

(ج) تجسيد وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات متابعتها، بما يضمن أولاً الحفاظ على التعليم من أجل التنمية المستدامة كغاية في إطار هدف التعليم وإدراجه أيضاً في أهداف التنمية المستدامة كموضوع شامل لعدة قطاعات؛ ولكي نضمن في المقام الثاني أخذ نتائج المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٤ في الحسبان في منتدى التعليم العالمي عام ٢٠١٥ المقرر عقده في إنشون، بجمهورية كوريا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥؛

١٦ - نطلب إلى المديرية العامة لليونسكو أن تواصل:

(أ) توفير القيادة العالمية، وتوفير تآزر سياسي، وتيسير الاتصال للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الإنمائيين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في إطار خريطة طريق اليونسكو لتنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(ب) تسخير الشراكات وحشد الشبكات، بما فيها شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وشبكة اليونسكو الأكاديمية، والمراكز التي تحظى برعاية اليونسكو، والشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي، ومواقع التراث العالمي، فضلاً عن أندية اليونسكو ورابطاتها؛

(ج) الدعوة لبيان أهمية ضمان الموارد الكافية، بما فيها التمويل، للتعليم من أجل التنمية المستدامة.